

قانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠١٧

بربط موازنة الجهاز الوطني للتنمية شبه جزيرة سيناء

للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الجهاز الوطني للتنمية شبه جزيرة سيناء للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧
بـ ٣١٤٦٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره واحد وثلاثون مليوناً وأربعين ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بمبلغ ١٥٤٨٠٠٠ جنيه
(فقط ومقداره خمسة عشر مليوناً وأربعين ألف جنيه) موزعة كالتالى :

أجور بمبلغ ١٠٢٠٠٠٠٠ جنيه .

باقي التكاليف والمصروفات بمبلغ ٥٢٨٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإنفاقات للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه
(فقط ومقداره أربعة ملايين وخمسمائة ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر خسائر العام للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بمبلغ ١٠٩٨٠٠٠٠٠ جنيه
(فقط ومقداره عشرة ملايين وتسعمائة وثمانون ألف جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بمبلغ ١٥٩٨٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره خمسة عشر مليوناً وتسعمائة وثمانون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٥٠٠٠٠٥ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٠٩٨٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بمبلغ ١٥٩٨٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره خمسة عشر مليوناً وتسعمائة وثمانون ألف جنيه) منها مبلغ ١٢٧٣٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذا الجهاز بما لا يتعارض مع قانون إنشائه .

(المادة الثامنة)

يلتزم الجهاز بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للجهاز السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من يوليو ٢٠١٧ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شوال سنة ١٤٣٨ هـ
(الموافق ٢٢ يوليو سنة ٢٠١٧ م) .

